

مجموعة الأزمات الدولية: صراع وجودي بين #السعودية و #الإمارات



قالت مجموعة الأزمات الدولية إن السعودية ودولة الإمارات يخوضان صراعا غير مسبوق وأن المصالحة الخليجية العربية تخفي التوترات المتصاعدة.

وبحسب المجموعة الدولية تسعى السعودية إلى الإطاحة بالإمارات كوجهة سياحية واستثمارية أجنبية أولى في الخليج، كما تحاول أبو ظبي عدم الانقياد لسياسة الرياض النفطية في أوبك+، وعلى الصعيد الدبلوماسي؛ يتجاهل البلدان حضور أحداث بعضهما البعض.

وجاء في تحليل نشرته المنظمة للباحثة في شئون الخليج آنا جاكوبس: كان قادة دول الخليج العربي يحيون بعضهم البعض بحرارة في الظهور العلني، حرصًا على إظهار أن حدة التوتر التي تفسد علاقاتهم على مدى العقد الماضي أصبحت من الماضي.

بعد ست سنوات من فرض حصار جوي وبري وبحري شامل على قطر بسبب ما اعتبروه طموحات متهورة في الخارج، أعادت السعودية والإمارات والبحرين العلاقات مع الدولة بشكل كامل تقريبا.

لكن المعانقات تخفي التوترات المستمرة التي اختار القادة التغاضي عنها وسط حقائق الشرق الأوسط المتغيرة التي تقود أولويات السياسة الخارجية المتنافسة الجديدة.

قد تؤدي هذه المشاكل مرة أخرى إلى مشاكل في مياه الخليج، مع تداعياتها على مناطق الصراع في مناطق أبعد، حيث تظل دول الخليج منخرطة بعمق.

محاصرة قطر:

تكمّن جذور النزاع بين دول الخليج في السياسة الخارجية لقطر، التي اعتبرتها السعودية والإمارات والبحرين، إلى جانب مصر ("الرابعة")، بمثابة تهديد.

واتهمت هذه الدول الأربع قطر بدعم الجماعات الإسلامية الحريضة على قلب الأنظمة الحاكمة في المنطقة باستخدام القنوات الفضائية، وخاصة قناة الجزيرة (التي تمتلكها)، لنشر معلومات مضللة وفكر إسلامي.

كما شككوا في علاقات قطر الوثيقة مع إيران، التي اعتبروها معادية، والتركية، التي اعتبروها داعماً آخر للإخوان المسلمين والمنظمات المماثلة. ليس من قبيل الصدفة أن الحكومات الرباعية كانت قريبة من إدارة الرئيس دونالد ترامب في واشنطن، والتي كانت تنتهج أيضاً سياسات معادية لإيران ومعادية للإسلاميين.

لكن دول الخليج العربية لم تتفق بالإجماع على دعم الخطوة الدراماتيكية للرباعية. لم تشارك عمان والكويت، وبدلاً من ذلك اختارتا التوسط بين الجانبين.

حتى الدول المحاصرة لديها أسباب مختلفة لعملها. كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر نصير للحصار، مدفوعة بشكل رئيسي بعلاقة قطر بجماعة الإخوان المسلمين.

ومع ذلك، كان مصدر قلق السعودية الرئيسي هو سعي قطر لسياسة خارجية مستقلة، بما في ذلك تعاملها مع إيران. وقدمت الرباعية ثلاثة عشر طلباً إلى قطر، وتعهدت بعدم رفع الحصار حتى تعالج الإمارة مخاوفهم الكاملة.

فشل العمل المشترك للرباعية في تحقيق أهدافها السياسية: بقيت قطر غير متأثرة في مواجهة المطالب

في هذه المرحلة، كان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قد هُزم أيضًا في الانتخابات الأمريكية لعام 2020، وأدى تغير المشهد الإقليمي إلى تقليص التهديدات التي تراها الدول الأربع في سياسة قطر الخارجية.

قررت السعودية، التي تُركت بلا طريقة قابلة للتطبيق لحمل قطر على الامتثال، تغيير مسارها. في يناير 2021، جمعت الخصوم في بلدة العلا الصحراوية، حيث اتفقوا على إنهاء الحصار.

المصالحة غير المتكافئة:

بدأت السعودية بالفعل في التفكير في مواصلة نبذ قطر. في وقت ما قبل عام 2021، أدركت الرياض أنها لا تستطيع الاستمرار في نهج المواجهة تجاه إيران إذا لم تدافع عنها إدارة ترامب، التي تخلت عن خطابها الصارخ، من هجوم إيران المتصور، على سبيل المثال بعد الضربة المدمرة في سبتمبر 2019 على منشآتها في أرامكو، التي نسبها السعوديون وغيرهم إلى طهران.

كما كانت الرياض قلقة من أن يؤدي استمرار عدم الاستقرار في الخليج إلى تقويض أجندة التنويع الاقتصادي الطموحة، رؤية السعودية 2030.

بدأت كل من الرياض وأبو ظبي في التواصل بهدوء مع إيران في عام 2019، ثم أجريا المزيد من الحوارات الثنائية الرسمية. اليوم، تنتهج كل دول الخليج العربية سياسة مزدوجة من الاحتواء والتعامل مع إيران.

وجاءت المصالحة مع قطر بعد ذلك. ظلت السعودية، وخاصة الإمارات قلقة بشأن دعم قطر للإسلاميين، لكنهم رأوا أيضًا أن الدوحة لم تحقق النتائج التي ربما كانت تأملها.

لا تزال السعودية والإمارات تصنفان جماعة الإخوان المسلمين على أنها منظمة إرهابية، لكنهما لم يعودا يشعران بالتهديد من الحركة.

عند التوقيع على إعلان العلا، وعد أعضاء مجلس التعاون الخليجي الستة ومصر “ باستعادة التعاون “

فيما بينهم. ومع ذلك، فقد فرضت نقاط الخلاف العالقة وتيرة التقدم.

وبما أن الرياض كانت القوة الدافعة وراء إعلان العلا، فقد سارت المصالحة السعودية القطرية بأسرع ما يمكن. فتحت الرياض على الفور الحدود البرية واستأنفت الرحلات الجوية المباشرة مع الدوحة. وسرعان ما أعادت فتح سفارتها وعينت سفيراً قبل أي من أعضاء الرباعية الآخرين.

أنشأت الرياض والدوحة معاً مجلس تنسيق سعوديًّا قطريًّا، برئاسة محمد بن سلمان والأمير تميم بن حمد، لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي.

تحركت المصالحة بين أبو طيبي والدوحة بشكل أبطأ لأن الإمارات استمرت في عدم الثقة بقطر بسبب صلاتها بجماعة الإخوان المسلمين .

بالإضافة إلى ذلك، خلال فترة الحصار، اتخذت عداوتهم شكل المنافسة بالوكالة في المنطقة، والتي تميزت بالتضليل اللاذع عبر الإنترنت. بعد العلا، استأنف البلدان الرحلات الجوية المباشرة وبدأ حواراً منتظماً وتبادلات رفيعة المستوى، لكنهما لم يعودا فتح سفارتيهما إلا بعد أكثر من عامين، في يونيو 2023.

ساهمت بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في تسريع وتيرة التحسن في العلاقات. خلقت البطولة اندفاعاً في القومية العربية شعرت به خارج حدود قطر.

وحضر رئيس الوزراء وحاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، حفل الافتتاح في الدوحة في نوفمبر / تشرين الثاني، وسافر رئيس الإمارات، محمد بن زايد آل نهيان، إلى قطر لتهنئة نظيره باستضافة الحدث.

عززت كأس العالم تعاوناً اقتصادياً أكبر بين البلدين، من خلال مئات الرحلات المكوكية اليومية، حيث استضافت دبي مليون متفرج.

استغرقت قطر والبحرين أطول وقت لتنحية خلافاتهما جانباً لثلاثة أسباب رئيسية. كان أحدهما منافساً للمطالبات الإقليمية بزعامة، وهي حصن مدمر يعود تاريخه إلى القرن الثامن عشر، وجزر حوار، وهي أرخبيل قليل السكان قبالة الساحل القطري، والتي تميل إلى الظهور مرة أخرى، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي، عندما تكون التوترات الإقليمية شديدة.

والثاني هو استياء المنامة من استمرار قناة الجزيرة في تسليط الضوء على تقارير انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وهي نقطة حساسة للدولة الخليجية الوحيدة التي شهدت حركة احتجاجية منظمة كبيرة في عام 2011، والتي قمعتها بعنف بمساعدة السعودية.

ثالثًا، على الرغم من بعض الإشارات التصالحية من المنامة، لم تبد الدوحة حريصة على إعادة العلاقات بسرعة. كان أول عمل لها يتمثل في التعويض عن اللاعبين الإقليميين الأكبر - السعودية والإمارات ومصر.

لطالما اعتبرت قطر البحرين لاعبًا ثانويًا مدينًا للسعودية والإمارات. خلال المونديال، لم توافق قطر على طلب البحرين باستئناف الرحلات المباشرة في الوقت المناسب للحدث.

ولكن بعد ذلك بوقت قصير، الإمارات، التي تقول مصادر إماراتية إنها سئمت التعامل مع قطر دون إحراز تقدم بين الدوحة والمنامة، ادعت تضامنها مع "أشقائها" البحرينيين، وسهلت الحوار على هامش قمة إقليمية في أبو ظبي في يناير 2023.

هذا الجهد أدى إلى إعلان في أبريل / نيسان أن قطر والبحرين ستستأنفان العلاقات الدبلوماسية الكاملة. في مايو، استأنفوا الرحلات الجوية المباشرة، وفي يونيو، أعلنوا أنهم سيفتحون سفاراتهم في المستقبل القريب.

ماذا بعد الخليج؟

في تهدئة مجموعة واحدة من التوترات، أفسح اتفاق العلا الطريق أيضًا لمنافسة جديدة، والتي كانت حادثة في بعض الأحيان. تلاشت المعارك بالوكالة التي عمقت الانقسامات قبل وأثناء حصار 2017-2021، لكنها لم تختف.

كانت الإمارات مستاءة بشكل ملحوظ من الضغط السعودي لرفع الحصار عن قطر على الرغم من أن الأخيرة لم تستوف حتى أحد مطالب الرباعية، خاصة فيما يتعلق بعلاقات قطر مع الإسلاميين.

كما أصبح السعوديون والإماراتيون أكثر صراحة في خلافاتهم حول الحرب في اليمن، التي كانوا قد انضموا إليها كائتلاف قبل ثماني سنوات؛ استبعدت المحادثات السعودية مع المتمردين الحوثيين في اليمن الإمارات، وخاضت القوات اليمنية المتحالفة مع الإمارات معركة مع القوات المرتبطة بالسعودية في عدة

أجزاء من اليمن، بما في ذلك حضرموت.

كما قامت السعودية والإمارات أكبر قوتين تجاريتين في شبه الجزيرة العربية، بتصعيد المنافسة الاقتصادية بينهما.

من خلال حملة التنويع، فإن السعوديين يسعون إلى الإطاحة بالإمارات العربية المتحدة كوجهة سياحية واستثمارية أجنبية أولى في الخليج.

أوضح السعوديون هذا الهدف عندما أعلنوا عن مبادرة مشروع المقر الرئيسي في أوائل عام 2021: أخبرت الرياض الشركات الأجنبية أنه سيتعين عليهم نقل مقارها الإقليمية إلى العاصمة السعودية بحلول عام 2024 إذا أرادوا مواصلة التعامل مع المملكة. هذه الخطوة ضارة بشكل خاص بدبي، حيث يوجد العديد من هذه الشركات في الوقت الحاضر.

تنازع البلدان علناً حول سياسة الطاقة في يوليو / تموز 2021 وأكتوبر / تشرين الأول 2022، عندما أرادت الإمارات، تماشياً مع طلبات الولايات المتحدة، زيادة إنتاج النفط. شعرت أبو ظبي بالإحباط بسبب مسعى أوبك + بقيادة السعودية لخفضها بدلاً من ذلك.

مع اشتداد تحول الطاقة، من المتوقع أيضاً أن يسخن التدافع على حصة السوق في الطاقة المتجددة . كما تتنافس أبوظبي والرياض بنشاط على النفوذ السياسي والاقتصادي في حوض البحر الأحمر، حيث ترأس الأخيرة تحالفاً من ثماني دول ساحلية يركز على تحسين التعاون الأمني والاقتصادي الذي لا يشمل الإمارات.

في الوقت نفسه، أقامت الإمارات وجوداً كبيراً على طول الساحل اليمني وفي موانئ شرق إفريقيا عبر البحر الأحمر.

دبلوماسياً، تجاهل البلدان أحداث بعضها البعض: اختارت المملكة عدم حضور اجتماع القادة العرب في أبو ظبي في يناير 2023، بينما أرسلت الإمارات ممثلين على مستوى أدنى إلى سلسلة من التجمعات في الرياض، بما في ذلك قمة الصين في ديسمبر 2022 وقمة جامعة الدول العربية في مايو التالي.

وربما تكون المنافسة القوية داخل دول مجلس التعاون الخليجي قد قوضت أيضاً جهود الوساطة في

النزاعات التي تبذلها هذه الدول .

لقد وضعت السعودية والإمارات وقطر نفسها في هذا الدور، لا سيما في إفريقيا، كوسيلة لتوسيع نفوذها السياسي ورفع مكانتها الدبلوماسية العالمية.

تولت المملكة زمام المبادرة، إلى جانب الولايات المتحدة، في جهود الوساطة لوقف إطلاق النار في الحرب الأهلية الناشئة في السودان، عملياً تهميش الإمارات على الرغم من النفوذ الكبير للأخيرة في البلاد.

أعرب بعض المسؤولين والخبراء الإماراتيين عن شكوكهم بشأن المحادثات التي تقودها الولايات المتحدة والسعودية بين الأطراف المتحاربة في السودان، قائلين إنهم يدعمون مبادرة الاتحاد الأفريقي التي ستضم مفاوضين مدنيين أيضاً.

ويتجاوز الصراع داخل دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالسودان من يلعب دوراً أكبر في الوساطة: مع إعلان نفسه محايداً والحفاظ على العلاقات مع كلا الجانبين،

في غضون ذلك، تتنافس الإمارات وقطر بنشاط على جهود الوساطة في أفغانستان منذ تولي طالبان السلطة في عام 2021. وقد حاول كلاهما ترسيخ مكانتهما كحكم أساسي بين طالبان والجهات الفاعلة الخارجية.

في البداية، جاءت قطر في المقدمة. لكن في منتصف عام 2022، فازت شركة إماراتية بحقوق إدارة مطار كابول، متغلباً على عرض تركي قطري مشترك، مما وجه ضربة لنفوذ الدوحة مع طالبان.

كما كشف الدفع السعودي لإخراج الدكتاتور السوري بشار الأسد من البرد - الضغط من أجل عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية - عن خلافات داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

كانت عملية إعادة تأهيل الأسد قد بدأت في وقت سابق، وتحديداً في عام 2018، عندما أعادت أبوطيبي ومن ثم المنامة العلاقات مع النظام في دمشق. ثم مرت أربع سنوات قبل أن تسلم الرياض العصا.

امتنعت قطر (التي تواصل استضافة سفارة للمعارضة السورية) والكويت على عودة سوريا لجامعة الدول العربية، ولكن على الأقل دون "إحراز تقدم في التوصل إلى حل سياسي" للأزمة السورية.

قد يكون الحصار المفروض على قطر منذ أربع سنوات قد انتهى، وربما تكون دول الخليج العربية قد أحرزت تقدمًا في التغلب على الخلافات التي أدت إلى نشوبه، أو على الأقل التحجيم بشأنها. لكن خطوط الصدع القديمة لا تزال قائمة، بينما تظهر خطوط صدع جديدة .

ما لم تتم معالجة هذه المشكلات، بما في ذلك من خلال الحوار رفيع المستوى، كما أوصت مجموعة الأزمات سابقًا، يمكن أن تظهر الخصومات نفسها بسرعة في خلافات وصراعات جديدة داخل الخليج وخارجه.